

هذه المؤسسة من العاصفة الشعبية. فاندفع القطاع «الطفيلي» من البورجوازية* بزعامة السادات إلى «القدس» ليبدأ مسلسل التحالف الثلاثي المصري - الاميركي - الاسرائيلي، بكل أبعاده وآثاره المعروفة، بين تحفظ وتردد جناح آخر، خشية العواقب. وانتقل تدريجياً إلى مواقع المعارضة العلنية لبعض سياسات النظام. ويضم هذا «الجناح» القطاع الأكبر من البورجوازية، بما في ذلك، شرائح من الرأسمالية الكبيرة والكومبرادورية والزراعية، وتلعب دوراً قيادياً داخلها عناصر من البورجوازية البيروقراطية والرأسمالية التي تعمل في مجالات الانتاج والأنشطة المرتبطة بها.

إن ظاهرة البورجوازية «الطفيلية» بدأت في عهد عبد الناصر، وقد أفرزها أساساً التزاوج بين البورجوازية البيروقراطية والقطاع الخاص في ظل غيبة الديمقراطية، وقد قاومها النظام دون جدية، وأطلق عليها تعبير «الطبقة الجديدة» و«القطط السمان». وكانت السياسة التوفيقية لما بعد النكسة مجالاً خصباً لانتعاشها. وجاء السادات ليعمل بشكل مخطط مدروس - مع سادته الأميركيين - لدعم نفوذ هذه الفئة وتقويتها ليجعل منها القوة الضاربة الرئيسة للنهج والمؤسسات الناصرية الوطنية، ولانجاز عملية الردة، بحكم تحلل هذه الفئة من أي قيم أو «مبادئ»؛ فهي لا تحسّ انتهاء لبالأرض ولا بالوطن ولا تملك رأس مال ثابتاً (وإن كان بعض عناصرها لجأ إلى استثمار أرباحه في مشروعات ثابتة: معظمها في قطاع الخدمات أو العقارات)؛ وبحكم شرستها في العداء للشعب، ونها لكها على خدمة سادتها.

وقد تحالفت معها الغالبية العظمى من فئات الرأسمالية. وجاهدت للحصول على نصيبها من الأرباح الطفيلية، أو التحول إلى هذه الأنشطة، بل وجرت في طريقها بعض شرائح الرأسمالية الوطنية التي أضررت (أو أفلست) فيما بعد في ظل سياسة الانفتاح. وقد استعادت رشدها (وعيها) من واقع تجربتها المريرة.

وكان المفترض أن يكون لهذه الفئة «الطفيلية» دور مرحلي محدد كي تعود الأمور إلى نصابها (بعد أن تؤدي المهمة الموكولة إليها)، وتحتل موقعا ثانويا، ضماناً للاستقرار، إلا أن نفوذها استثنى، لتسيطر على موقع القرار في السلطة، وتنفرد بتقرير السياسات التي ميزت مرحلة ما بعد انتفاضة كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، وأدت إلى الانشقاق داخل القاعدة الاجتماعية للمؤسسة الحاكمة.

انشقاق يبلور برنامجاً متميزاً

وانضم قطاع متنامٍ من الرأسمالية إلى صفوف المعارضة، مبلوراً خطأً متميزاً عنها. عناصره الأساسية هي:

(*) نستخدم تعبير: «الطفيلي» تجاوزاً، ونعني به القطاع المعتمد أساساً أو كلياً على الأنشطة الطفيلية (السمرة والوساطة... الخ).